

السلسلة
الفانوية

حَلِمَتْ آيَتْ حَمْوَدِي

نظريّة الباعث
في الشريعة الإسلامية
والقانون الوضعي



المحتويات

المقدمة	٥
خطة البحث	٦
الباب الأول : مفهوم نظرية الباعت وصلتها بغيرها من النظريات	٩
الفصل الأول : المفهوم العام لنظرية الباعت	١١
المبحث الأول التمييز بين الباعت والبواعت	١٣
المبحث الثاني : التمييز بين البواعث المختلفة	١٥
حقيقة هذا التمييز	١٥
أنواع البواعث	١٧
المبحث الثالث : الباعت في القانون الجنائي	١٩
١ - مفهوم الباعت من زاوية القانون الجنائي	١٩
٢ - اثر الباعت على المسؤولية الجنائية	٢٠
الفصل الثاني : نظرية الباعت في العقود وفي التصرفات القانونية بوجه عام	٢٣
المبحث الأول : دور الارادة في التصرفات في الفقه الاسلامي	٢٣

٢٦	- مدى تأثير الارادة في العقد
٢٨	المبحث الثاني : دور الارادة في التصرفات في القانون الوضعي
٢٩	١ - المراحل التي مر بها مبدأ سلطان الارادة في القانون الوضعي
٣٣	٢ - اثر مبدأ سلطان الارادة في العصر الحاضر
٣٥	المبحث الثالث : تعريف الباعث
٣٥	١ - بعض التعريفات الواردة في الباعث
٣٦	٢ - التعريف الدقيق للباعث
٣٨	المبحث الرابع : مفهوم المشروعية في كل من القانون الوضعي والشريعة الإسلامية
٤٠	الفرع الأول : مفهوم النظام العام والأداب في القانون الوضعي
٤٠	١ - قواعد النظام العام
٤٠	٢ - قواعد الأداب
٤٠	٣ - معيار النظام العام والأداب
٤١	٤ - بعض التطبيقات للتصرفات التي يكون الباعث عليها حالفة الأداب والنظام العام في القانون
٤١	٥ - القواعد الدستورية والخبريات العامة
٤١	٦ - النظم الإدارية والمالية
٤١	٧ - القوانين الحالية
٤١	٨ - الأحوال الشخصية
٤١	٩ - الاتفاقيات الحالفة للأداب
٤٢	الفرع الثاني : فكرة النظام العام والأداب في الشريعة الإسلامية
٤٥	١ - أصل المشروعية في الفقه الإسلامي
٤٩	٢ - اثر التزعة الخلقية في الفقه الإسلامي

٣ - بعض التطبيقات لبعض التصرفات المخالفة للآداب في	
الشريعة الإسلامية	٥١
١ - النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه	٥١
٢ - تحريم نكاح التحليل	٥٢
٣ - تحريم الربا	٥٢
 الفصل الثالث : نظرية الارادة الباطنة ونظرية الارادة الظاهرة وصلتها	
بنظرية الباخت	٥٤
 المبحث الأول : نظرية الارادة الظاهرة والارادة الباطنة في	
الفقه الإسلامي	٥٦
 الفرع الأول : الاسس التي تقوم عليها الارادة في	
الفقه الإسلامي	٥٦
١ - عند الحنفية	٥٦
٢ - عند الشافعية	٥٧
٣ - عند الحنابلة والمالكية	٥٨
 الفرع الثاني : موقف فقهاء الشريعة من الارادة الظاهرة	
والارادة الباطنة	٥٨
أولاً - المذهب الشافعي والمذهب الحنفي	٥٨
ثانياً - مذهب الحنابلة والمالكية	٥٩
 الفرع الثالث : تطبيق نظرية الارادة الظاهرة والارادة الباطنة	
في مسائل الباخت غير المشروع	٥٩
أولاً : بيع العصير لمن يتخذه حراماً	٥٩
ثانياً : بيع العينة	٦٠
ثالثاً : زواج المحلل	٦١

المبحث الثاني : نظرية الارادة الباطنة ونظرية الارادة الظاهرة في القانون الوضعي

- | | |
|----|--|
| ٦٢ | الفرع الأول : اثر هاتين النظريتين في التقنين المدني الجزائري ، وبعض التقنينات العربية الأخرى |
| ٦٢ | الفرع الثاني : صلة هاتين النظريتين بنظرية ال باعث |

الباب الثاني : التطور التاريخي لنظرية السبب في القانون الوضعي

- | | |
|---|---|
| ٧٣ | الفصل الأول : نظرية السبب في القوانين القديمة |
| المبحث الأول : نظرية السبب في القانون الروماني والقانون الكنسي | |
| ٧٤ | المطلب الأول : نظرية السبب في القانون الروماني |
| ٧٤ | الفرع الأول : السبب في العصور الأولى للقانون الروماني |
| ٧٤ | الفرع الثاني : في العصر العلمي او المعهد المدرسي |
| ٧٩ | المطلب الثاني : فكرة السبب عند الكنسيين |
| ٨١ | المبحث الثاني : نظرية الفقيه دوما في السبب |
| الفرع الأول : مفهوم السبب عند الفقيه دوما | |
| ٨١ | ١ - بالنسبة للمعاوضيات |
| ٨٢ | ٢ - بالنسبة للتبرعات |
| ٨٣ | الفرع الثاني : انصار نظرية دوما |
| المبحث الثالث : النظرية التقليدية في السبب | |
| ٨٥ | الفرع الأول : تحديد معنى السبب في النظرية التقليدية |
| الفرع الثاني : السبب في الأنواع المختلفة من العقود في النظرية التقليدية | |
| ٨٦ | |

الفرع الثالث : خصائص السبب كما تقررها النظرية التقليدية ..	٨٩
الفرع الرابع : شروط السبب في النظرية التقليدية ..	٩٠
١ - ان يكون السبب موجوداً ..	٩٠
٢ - ان يكون السبب صحيحاً ..	٩٠
٣ - ان يكون السبب مشروعأ ..	٩٠
الفرع الخامس : نقد النظرية التقليدية ..	٩٥
الفرع السادس : دفاع كابيتان عن النظرية التقليدية ..	٩٩
المبحث الرابع : وظيفة السبب والنظرية التقليدية ..	١٠١
الفرع الأول : رأي الفقهاء القائلين بالوظيفة المزدوجة للسبب ..	١٠١
الفرع الثاني : رأي الفقهاء القائلين بالوظيفة الوحيدة للسبب ..	١٠٥
الفصل الثاني : نظرية السبب في القوانين الحديثة ..	١١٣
المبحث الأول : فكرة السبب في القضاء الفرنسي ..	١١٣
الفرع الأول : تطبيقات لفكرة السبب مقتبسة من القضاء	
الفرنسي ..	١١٤
الفرع الثاني : السبب في النظرية الحديثة هو الباعت الدافع ..	١١٩
١ - خصائص الباعت ..	١٢٠
٢ - مرونة الباخت وضابطه ..	١٢١
المبحث الثاني : نظرية السبب في التقنين المدني الجزائري وفي تقنيات بعض الدول العربية ..	١٢٣
الفرع الأول : السبب في التقنين المدني الجزائري هو الباخت	
الدافع ..	١٢٥
الفرع الثاني : السبب في بعض التقنيات العربية الأخرى ..	١٢٥
١ - في القانون الليبي والكويتي ..	١٢٥
٢ - في القانون المدني المصري ..	١٢٥

٣ - في القانون اللبناني والغربي ، والسوداني ، والعراقي	
١٢٧ فالتونسي	
١٣٠ المبحث الثالث : نظرية السبب في القانون الانجليزي	
١٣٢ الفرع الأول : ما هو الاعتبار	
١٣٣ الفرع الثاني : انواع الاعتبار وشروطه	
١٣٥ الفرع الثالث : خصائص الاعتبار	
١٣٦ الفرع الرابع : تقدير هذه النظرية	
١٣٨ المبحث الرابع : النظرية الإيطالية في السبب	
١٣٨ الفرع الأول : مفهوم هذه النظرية	
١٣٩ الفرع الثاني : تقدير هذه النظرية	
١٤١ المبحث الخامس : نظرية السبب في القوانين الجنائية	
الفرع الأول : نظرية السبب في القانون الجنائي من خلال التصرفات السببية ١٤٢	
الفرع الثاني : نظرية السبب في القانون الجنائي بالنسبة للتصرفات المجردة ١٤٣	
 الباب الثالث : نظرية الباعث في الشريعة الإسلامية	١٤٦
الفصل الأول : صياغة نظرية السبب في الفقه الإسلامي	١٤٨
المبحث الأول : العقد كأساس لدراسة نظرية السبب	١٤٨
الفرع الأول : تعريف العقد	١٤٩
الفرع الثاني : اركان العقد	١٥١
المبحث الثاني : شروط المعاوضة المعتبرة شرعا	١٥٦
الفصل الثاني : أدلة النظرية في الأصول التشريعية والقواعد الفقهية	١٦١
المبحث الأول : أدلة النظرية في الأصول التشريعية	١٦١

الفرع الأول : اصل النظر في مالات الافعال ١٦٢	
الفرع الثاني : آراء العلماء في هذا الأصل - اي اصل النظر في مالات الافعال ١٦٤	
المبحث الثاني : ادلة النظرية في القواعد الفقهية ١٦٦	
المطلب الأول : قاعدة الذرائع ١٦٦	
الفرع الأول : تعريف الذريعة ١٦٦	
الفرع الثاني الادلة على مبدأ الذرائع ١٧٠	
- ما يستخلص من هذه الأدلة ١٧٦	
المطلب الثاني : اقسام الذرائع بالنسبة الى مالاتها عند الاصوليين وبيان وجه الخلاف فيها ١٧٩	
الفرع الأول: اقسام الذرائع عند الامام القرافي والامام ابن قيم الجوزية ١٧٩	
- حكم كل قسم من هذه الاقسام ١٨١	
الفرع الثاني : اقسام الذرائع عند الامام الشاطبي ١٨٦	
الفرع الثالث : ما يستنتج من هذه الاحكام ١٩٦	
المطلب الثالث : قاعدة الحيل وقاعدة الامور بمقاصدها ١٩٨	
الفرع الأول : قاعدة الحيل ١٩٨	
الفرع الثاني : قاعدة الامور بمقاصدها ٢٠١	
الفصل الثالث : الباعث غير المشرع في المذاهب الفقهية المختلفة ٢٠٤	
المبحث الأول : الباعث في مذاهب اهل السنة ٢٠٤	
الفرع الأول : مذهب الحنفية ٢٠٤	
الفرع الثاني : مذهب الشافعية ٢٠٧	
الفرع الثالث : مذهب الحنابلة ٢١٠	
الفرع الرابع : مذهب المالكية ٢١٣	

المبحث الثاني : الباعث في المذاهب الأخرى غير مذاهب

٢١٥	أهل السنة
٢١٥	الفرع الأول : مذهب الظاهيرية
٢١٧	الفرع الثاني : مذهب الزيدية
٢١٨	الفرع الثالث : مذهب الجعفرية
٢١٩	الفرع الرابع : مقارنة بين المذاهب

الباب الرابع : مجال نظرية الباعث وأثرها

٢٢٤	الفصل الأول : مجال نظرية الباعث
٢٢٤	المبحث الأول : نظرية الباعث في عقود المعاوضات
٢٢٥	المطلب الأول : أهمية المعاوضة في الشريعة الإسلامية
٢٢٧	المطلب الثاني : بعض التطبيقات للباعث غير المشروع في عقود المعاوضات
٢٢٧	الفرع الأول : العقود التي يكون الباعث عليها الإحلال بالمعاوضة
٢٢٧	١ - بيع العينة
٢٢٨	٢ - الشراء بقصد الاحتكار
٢٢٨	أ - معنى الاحتكار
٢٢٩	ب - أدلة منع الاحتكار
٢٣٠	ج - آراء الفقهاء في الاحتكار
٢٣١	د - حكم الاحتكار
٢٣٢	الفرع الثاني : العقود التي يكون الباعث عليها مخالفًا للنظام العام والأداب
٢٣٣	المبحث الثاني : نظرية الباعث في عقود التبرع

المطلب الأول : الهدية ٢٣٤	الهبة ٢٣٤
١ - انعقادها ٢٣٤	
٢ - الرجوع في الهدية ٢٣٤	
٣ - الغاية المنشورة من الهدية ٢٣٥	
٤ - بعض التطبيقات للهبات التي تتضمن الباعث غير المشروع ٢٣٥	
أ - الهدية للقاضي ٢٣٥	
ب - هدية المقترض للمقرض ٢٣٥	
ج - هدية العمال الى الامراء ٢٣٥	
د - الهدية لعامل الزكاة ٢٣٦	
س - الهدية لمن يشفع في شفاعة عند السلطان ٢٣٦	
ص - هبة الأب لأحد ابنته ٢٣٧	
المطلب الثاني : الوصية ٢٣٧	
١ - انعقادها ٢٣٧	
٢ - الغاية من الوصية ٢٣٨	
٣ - بعض التطبيقات للوصية غير المشروع ٢٣٩	
المطلب الثالث : القرض ٢٣٩	
١ - انعقاده ٢٣٩	
٢ - الغاية من القرض ٢٤٠	
المطلب الرابع : العارية ٢٤١	
١ - انعقادها ٢٤١	
٢ - الغاية من العارية ٢٤٢	
الفصل الثاني : حكم النظرية واثرها ٢٤٣	
المبحث الأول : معيار الباعث وضابطه ٢٤٣	
الفرع الأول : معيار الباعث وضابطه في الفقه الاسلامي ٢٤٣	

٢٤٣	- في مذهب الشافعية
٢٤٤	- في المذهب الحنفي
	في مذهب الحنابلة
٢٤٤	- في مذهب المالكية
٢٤٥	الفرع الثاني : معيار الباعث وضابطة في القانون الوضعي
٢٤٥	- عند الفقيه كابيتان
٢٤٦	- عند الفقيه بوا حيزان
٢٤٧	- في القانون المدني الجزائري
٢٤٨	المبحث الثاني : ثبات الباعث
٢٤٨	الفرع الأول : حالة عدم ذكر الباعث في العقد
٢٤٩	الفرع الثاني : حالة ذكر الباعث في العقد
٢٥١	المبحث الثالث : جزاء الباعث
٢٥١	الفرع الأول : الجزاء على مخالفة الباعث المشروع
٢٥١	حالة عدم تحقق الباعث بسبب الغلط فيه
٢٥١	حالة ذكر الباعث في متن العقد
٢٥٢	حالة عدم ذكر الباعث في العقد
٢٥٢	الفرع الثاني : الجزاء على الباعث غير المشروع
٢٥٣	معنى البطلان في كل من الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
٢٥٣	أ - في القانون الوضعي
٢٥٥	ب - في الشريعة الإسلامية
٢٥٦	- الجزاء على الباعث غير المشروع في المذهب المالكي
٢٥٧	الخاتمة :
٢٦٢	بيان المراجع
٢٦٢	أولاً : باللغة العربية
٢٧٠	ثانياً : باللغة الأجنبية